يعتبر الدعم المجتمعي المحلي من أهم أسباب نجاح إدارة المحميات البحرية وتحقيق أهداف الصون، ويمكن اعتبار هذا الدعم علامة على تفهم السكان والمجتمع المحلي لأهداف الصون إذا ما كان إيجابيا وفعالا، كما أنه يؤدي إلى احترام والتزام المجتمعات المحلية والمجاورة للمحمية للقواعد المنظمة لها. كما أن مشاركة أصحاب المصلحة في إدارة المحميات البحرية ، لا تعني بالضرورة ضعف إدارة المحمية وقدرتها على اتخاذ القرارات ، بل تعتبر داعمة لها.

وعلى الجانب الآخر فإن الإدارة التشاركية تضمن مشاركة المجتمع المحلي في اقتسام عادل للمنافع ، كما تضمن أيضاً الحصول على دعمهم لأنشطة الصون، وقد أثبتت التجارب الإقليمية والدولية أن ما يمكن أن تقوم به المجتمعات المحلية تجاه المحمية البحرية ربما يفوق قدرة جهات الإدارة نفسها، بل هناك محميات تدار بالكامل بواسطة مجموعات من المجتمعات المحلية، فيما يعرف بالإدارة المجتمعية.

قد تسير العلاقة بين العمل الحكومي والعمل المجتمعي في اتجاهين غير متطابقين، إلا أنه بين هذين الاتجاهين يوجد العديد من النقاط التي يمكن أن يتشاركا فيها، ويطلق على هذه النقاط التي يمكن المشاركة عندها بالإدارة التعاونية أو الإدارة التشاركية.

فعلى سبيل المثال : توجد بعض الدول تطبق نظام "المستخدم الحصري" أو حقوق استخدام موارد محددة لتعطي المنافع للسكان المحليين، والتي تعتبر من أهم الحوافز لضمان الدعم المحلي العام، والوفاء بالمسئولية تجاه أنشطة إدارة معينة، والأهم من ذلك الالتزام بالقوانين والتعليمات المنظمة للمحميات البحرية. ويمكن قياس ذلك على أنشطة الصيد مثلا في المحميات البحرية متعددة الاستخدام بمصر كمحمية وادي الجمال- حماطة ومحمية نبق ومحمية أبو جالوم والتي يمنع فيها أنشطة الصيد التجاري ولكن يسمح بالصيد التقليدي فقط للبدو من السكان المحليين بغرض الحصول على مصادر الغذاء، ويضمن ذلك مساهمتهم في

برامج الإدارة المختلفة. كما يمكن استغلال مورد ما باستخدام تحديد النطاقات وكذا إصدار التصاريح الخاصة بهذه الاستخدامات وذلك للمجتمعات المحلية فقط. إلا أنه في بعض الأحيان بعد إعلان المحمية، يمكن إعطاء الفرصة للمجتمعات المحلية التي كانت تقوم فيما قبل إعلان المحمية بإدارة الموارد البحرية تقليديا بغرض استدامتها بالاستمرار في أنشطة الصون والحماية تحت إشراف إدارة المحمية. وعلى الجانب الآخر تسمح بعض القواعد والقوانين العرفية للمجتمعات المحلية بإدارة الموارد الطبيعية بطريقة تقليدية..

كما إن المحميات الساحلية والبحرية يمكن أن توفر العديد من فرص العمل المباشرة والغير مباشرة للسكان المحليين سواء في الخدمات أو المرافق ، و يمكن أن يلعب أفراد المجتمع المحلي دورا هاماً في برامج الرصد البيئي للموائل والأنواع الهامة تحت الإشراف المباشر لإدارة المحمية.

المبادىء الحاكمة لإنشاء علاقة شراكة مع المجتمعات المحلية حول المحميات البحرية

هناك العديد من المبادئ والأسس التي يجب مراعاتها عند إنشاء شراكة حقيقية مع طوائف المجتمع المحلي مثل:

أولا: يجب إظهار مبررات وجود شراكة مع المجتمع المحلي بكافة شرائحه والفوائد التي ستعود على الجميع سواء على أنشطة الحفاظ على البيئة أو استدامة الاستخدامات للموارد من جانب ، والمنافع العائدة على المجتمع المحلي من الجانب الأخر. من خلال مشروع الإدارة الإستراتيجية للبحر الأحمر وخليج عدن ومن خلال تحديث خطة الإدارة لمحمية خليج دونجناب وجزيرة مقرسم بالسودان تم استشارة العديد من السكان المحليين من القرى داخل وخارج حدود المحمية حول خطة الإدارة ونطاقات الاستخدامات ، بالإضافة إلى رؤاهم حول أماكن وأوقات غلق بعض الأماكن وبخاصة أماكن تبويض الأسماك عند موسم وضع البيض لضمان استدامة هذه الموارد.

ثانيا: تفهم التأثيرات السلبية والايجابية على المجموعات المختلفة من المجتمعات المحمية نتيجة إعلان المحمية البحرية، كما يجب تحديد أدوارهم في منظومة الشراكة وخلق أفراد مفوضين ومسئولين من المجتمع المحلي من خلال خطوات واضحة ومحددة.